ـ 3 ـ

دستورنا

هنالك قول يستخدمه أعضاء مجلس الشيوخ مرارا وتكرارا حين يطلب منهم وصف عاملهم الأول في «كابيتول هيل»: «مثل شرب الماء من خرطوم الإطفاء».

الوصف مناسب وفي محله. فخلال الشهور القليلة الأولى من عملي في مجلس الشيوخ بدا أن علي القيام بمهمات عديدة ومتزامنة وفورية. كان علي تعيين كادر من الموظفين وإقامة مكاتب في واشنطن والينوي. والتفاوض حول تعيينات ومهمات اللجان والإسراع في التصدي للقضايا المعروضة أمامها. كانت هناك عشرة آلاف رسالة من الناخبين تأخرت في الرد عليها وتراكمت منذ يوم الانتخابات، وثلاثمئة دعوة لإلقاء الخطب تصلني كل أسبوع. كنت أتنقل كالمكوك بين قاعة المجلس وغرف اللجان وبهو الفنادق واستوديوهات المحطات الإذاعية، معتمدا اعتمادا كليا على تشكيلة من الموظفين والمساعدين الجدد الذين تراوحت أعمارهم بين العشرينيات والثلاثينيات لإنجاز المهمات المطلوبة في الموعد المحدد، أو إعداد آخر المعلومات، أو تذكيري بمن أقابل، أو توجيهي إلى أقرب غرفة استراحة.

وفي الليل كان علي التأقلم مع العيش وحيدا. فقد قررنا، أنا وميشيل، أن نبقي العائلة في شيكاغو، لأننا من ناحية أردنا تنشئة البنتين خارج بيئة واشنطن التي تشبه الدفيئة، ومن ناحية ثانية لأن هذا الترتيب منح ميشيل الدعم والمساندة ـ من أمها وأخيها وباقي أفراد العائلة والأصدقاء ـ بحيث أمكنها تدبر أمر أوقات غيابي الطويلة حسبما يقتضيه عملي. ولذلك استأجرت شقة صغيرة من غرفة نوم واحدة قرب كلية جورج تاون للحقوق في مبنى مرتفع بين «كابيتول هيل» ومركز المدينة، لقضاء الليالي الثلاث من كل أسبوع في واشنطن.

في البداية، حاولت قبول العيش وحيدا، وأجبرت نفسي على تذكر متع حياة العزوبية ـ جمع لوائح الطعام «السفري»من كل مطعم في الحي، أو مشاهدة مباريات

كـرة السلـة، أو المطالعة حتى وقت متأخر من الليل، أو ممارسـة التمارين الرياضية، وتـرك الصحون في «المجلى»، وعـدم ترتيب السرير. لكن ذلك كله لم يجد نفعا؛ فبعد أربعـة عشر عاما من الزواج، وجدت نفسي مغرما بالحياة العائلية، وضعيفا وعاجزا. في صباحـي الأول في واشنطـن، أدركت أنني نسيت شراء ستـارة للحمام فاضطررت للالتصـاق بالحائط كـي لا أغرق الأرضية بالماء. في الليلـة التالية، حين كنت أشاهد مبـاراة وأرشف البـيرة، غلبني النعاس بـين الشوطين، واستيقظت علـى الأريكة بعد ساعتـين بسبـب الألم الحـاد في رقبتي. لم أعـد أستسيغ مـذاق الطعـام «السفري»؛ والصمـت أزعجني. وجـدت نفسي أتصل بالمنـزل مرارا، لكي أسمـع صوت البنتين، متشوقا لدفء عناقهما ورائحتهما الحلوة.

«مرحبا يا حبيبتي»

«مرحبا يا أبي»

«ما أخباركم؟»

«منذ أن اتصلت آخر مرة؟»

«نعم»

«لا شيء جديد. أتريد التحدث مع أمي؟»

هنالـك حفنة مـن أعضاء مجلس الشيوخ ممـن لديهم أولاد صغـار السن، وكلما التقينـا كنا نقارن محاسـن ومساوئ الانتقال للعيش في واشنطـن، إضافة إلى حماية الوقـت المخصص للأسرة من الموظفين والمساعدين المغالين في الحماسة. لكن معظم زملائـي الجـدد كانوا أكبر مني عمرا ـ معدل العمر المتوسط كان ستين سنة ـ ولذلك حين كنت أقوم بجولة على مكاتبهم تمثلت نصائحهم غالبا في العمل والمجلس. شرحوا لي مزايا مختلف اللجان ومهماتها ومزاجية رؤسائها. وقدموا مقترحات تتعلق بتنظيم كادر الموظفين، ومن المسؤول عن توفير مكاتب إضافية، وكيفية تلبية مطالب الناخبين. وجدت معظم النصائح مفيدة؛ وأحيانا متناقضة. لكن لقاءاتي مع الديمقراطيين على الأقـل كانـت تختم بتوصية متكررة: يجب ترتيب لقاء مـع السيناتور بيرد بأسرع وقت

ممكـن ـ لا لأسباب تتعلق بالمجاملات فقط، بل بسبـب موقع السيناتور بيرد المهم في لجنة المخصصات والتمويلات والمكانة التي يحظى بها عموما في المجلس وما يتمتع به من سلطة ونفوذ.

لم يكـن السيناتور روبرت بيرد (78سنة) مجرد عميد أعضاء مجلس الشيوخ؛ بل أصبـح يعد التجسيد الرامـز له، وجزءا حيا من التاريخ. في طفولته، كفله عمه وعمته بالرعايـة في بلـدات مناجم الفحم في غـرب فيرجينيا، بكل ما ميـز الحياة فيها من مشقـة، وتمتع بموهبة فائقـة مكنته من تلاوة قصائد طويلة مـن الشعر اعتمادا على الذاكـرة والعزف على الكمان بمهـارة مؤثرة. لم يستطع دخول الجامعة، فعمل جزارا وبائعـا ثم لحاما كهربائيـا على السفن الحربية خلال الحـرب العالمية الثانية، وحين عـاد إلى غـرب فيرجينيا بعد الحرب، فاز بمقعد في مجلـس شيوخ الولاية، ثم انتخب عضوا في الكونغرس عام 1952.

في عـام 1958، قفز إلى مجلس الشيوخ، وشغل كل منصب متاح فيه على مدى سبعة وأربعـين عاما ـ منها سـت سنوات كزعيم للأغلبية وست كزعيـم للأقلية، وحافظ على الدافـع الشعبوي الـذي قاده إلى التركيز علـى تقديم مكاسب ومنافـع ملموسة لمواطني ولايتـه: منافع عادت بالفائدة على المصابين بالرئة السوداء (سحار المعدنين) والحماية النقابيـة لعمال المناجم؛ وتشييد الطرق والأبنية ومشاريـع الكهرباء للمجتمعات المحلية الفقـيرة. وبعـد دراسـة مسائية استمـرت عشر سنين (وهـو عضـو في الكونغرس) نال شهـادة الحقوق، واشتهـر بفهمه الأسطوري لقواعد وأنظمـة المجلس. في نهاية المطاف، كتب تاريخا من أربعة أجزاء عن مجلس الشيوخ لم يكن متخما بالمعارف والعلوم فقط بل بالحب الجارف للمؤسسة التي صاغت عمل حياته. وفي الحقيقة، قيل إن حب السيناتور بـيرد لمجلس الشيوخ لا يتفوق عليه سوى حبه وعطفـه على زوجته المريضة التي كانت في الثامنة والستين (وتوفيت بعد ذلك) ـ ولربما احترامه للدستور، حيث اعتاد حمل نسخة (بحجم الجيب) منه ثم التلويح بها في خضم النقاشات التي تجري في القاعة.

كنـت قد تركـت رسالة في مكتب السيناتور بيرد أطلب فيهـا مقابلته، حين سنحت لي الفرصة برؤيته أول مرة. كانت المناسبة يوم القسم، وكنا في القاعة القديمة، وهي

غرفة معتمة ومزخرفة يهيمن عليها نسر ضخم غريب الشكل يمد جناحيه فوق مقعد الرئيس المسؤول من ظلة مخملية بلون الدم الغامق. الجو الكئيب شابه المناسبة، حيث اجتمع الأعضاء الديمقراطيون لتنظيم صفوفهم بعد الانتخابات الصعبة وخسارة زعيمهم. وبعد اختيار فريق قيادة جديد، طلب زعيم الأقلية هاري ريد من السيناتور بيرد أن يلقي كلمة. نهض السيناتور ببطء من مقعده، بدا رجلا نحيلا غزا الشيب شعره الذي ما يزال كثيفا، والتمعت عيناه الزرقاوان، وبرز أنفه الحاد. وقف وهلة صامتا، واستند إلى عكازه، ثم رفع رأسه وثبت نظراته على السقف، وبدأ يتحدث بنبرة هادئة محسوبة، مع لكنة خفيفة من منطقة جنوب جبال أباليشيا (كقطعة خشب مملوءة بالعقد تحت قشرة صقيلة).

لا أتذكر خطبته بالتفصيل، لكن أذكر الموضوعات العريضة، تتدفق من بئر غرفة المجلس القديمة بإيقاع شيكسبيري يعلو باطراد ـ تصميم الدستور الدقيق، والمجلس بوصفه جوهر الوعد المأمول لذلك الميثاق؛ خطر انتهاك وتعدي السلطة التنفيذية، سنة بعد سنة، على استقلالية المجلس المهمة والثمينة؛ حاجة كل عضو إلى إعادة قراءة وثائقنا التأسيسية، بحيث نبقى متشبثين بمعنى الجمهورية ومخلصين وصادقين معه. حين كان يتحدث، غدا صوته أكثر حدة وقوة؛ وطعنت سبابته الهواء؛ وبدت عتمة الغرفة كأنها تطبق عليه، حتى لاح كالشبح، كروح آتية من الماضي، وسنواته الخمسون في هذه القاعات تحاول لمس السنوات الخمسين السابقة، والتي سبقتها؛ حتى الحقبة التي كان فيها جيفرسون وآدامز وماديسون يهيمون في قاعات المبنى، حين كانت المدينة نفسها ما تزال قفرا ومزارع ومستنقعات.

إلى زمن ما كان فيه بمقدوري -أنا وأمثالي- الجلوس بين هذه الجدران.

حين كنت أستمع إلى السيناتور بيرد يخطب، شعرت بقوة بجميع التناقضات الجوهرية لوجودي في هذا المكان الجديد، بتماثيله الرخامية، وتقاليده الغامضة، وذكرياته، وأشباحه. فكرت بحقيقة أن السيناتور بيرد ذاق، وفقا لسيرته الذاتية، طعم أول زعامة قيادية عندما كان عضوا في أوائل العشرينيات من العمر في فرع رالي

لمنظمة كو كلوكس كلان*، وهو ارتباط تخلى عنه منذ زمن طويل، وخطأ عزاه، بشكل صحيح دون شك، إلى زمن نشأته ومكانها، لكن استمر بالظهور على السطح كقضية مهمة طوال حياته المهنية. فكرت كيف انضم إلى عمالقة المجلس الآخرين، مثل وليام فولبرايت (اركانساس) وريتشارد رسل (جورجيا)، في المعارضة الجنوبية لتشريعات الحقوق المدنية. تساءلت متعجبا هل يهم ذلك كله الليبراليين الذين يعظمون السيناتور بيرد ويمتدحونه بسبب معارضته المبدئية لقرار الحرب على العراق ـ جماهير موقع (moveOn.org) من وارثي الثقافة السياسية المضادة التي قضى السيناتور معظم حياته المهنية يزدريها.

تساءلت هل يهم ذلك كله. لقد كانت حياة السيناتور بيرد، مثلنا، صراعا بين الدوافع المتنازعة، ومضات من النور والظلام. وبهذا المعنى أدركت أنه كان رمزا صحيحا ومناسبا لمجلس الشيوخ، الذي تعبر قواعده وأنظمته وتصميمه عن التسوية الكبرى عند تأسيس أمريكا: المساومة بين الولايات الشمالية والجنوبية، ودور المجلس بوصفه الحامي من عواطف وأهواء اللحظة، والمدافع عن حقوق الأقلية وسيادة الولايات، لكن كأداة أيضا لحماية الأغنياء من الدهماء، وطمأنة ملاك العبيد بعدم التدخل في شؤون مؤسستهم الغريبة الشاذة. وانغرس في صميم ونسيج مجلس الشيوخ، في شيفرته الجينية، النزاع نفسه بين القوة والحق الذي ميز أمريكا برمتها، تعبير دائم عن ذلك الجدل العظيم بين قلة من اللامعين، والخطائين، الذي اختتم بإقامة صيغة من الحكم فريدة في نبوغها ـ لكنها عمياء تجاه أدوات القهر والاستعباد: السوط والسلسلة.

انتهت الخطبة؛ وصفق الزملاء الأعضاء وهنؤوا السيناتور بيرد على بلاغته الخطابية الرائعة. ذهبت لأقدم نفسي فصافحني بحرارة، معبرا عن تشوقه إلى زيارتي. وحين عدت إلى مكتبي، قررت العودة إلى كتب القانون الدستوري تلك الليلة وقراءة الوثيقة مرة أخرى. فقد كان السيناتور بيرد على حق: فمن أجل فهم ما يحدث

* منظمة سرية (عنصرية) أنشئت عام 1915 (استمدت إلهامها من أخرى أشد عنصرية وعنفا أسست بعد الحرب الأهلية) ونشطت في ولايات الجنوب الأمريكي وغيرها، واستهدفت بأعمالها العدائية السود والكاثوليك واليهود والأجانب. (م).

في واشنطن عام 2005، وفهم عملي الجديد والسيناتور بيرد، أنا بحاجة إلى العودة إلى البداية، إلى المجادلات والنقاشات والوثائق التأسيسية، لتعرّف كيف طبقت على مدى الزمن، واستخدمت لإطلاق الأحكام في ضوء التاريخ اللاحق.

لو سألتَ ابنتي البالغة ثماني سنوات ما هي مهنة والدك لأجابت: يصنع القوانين. لكن من الأشياء المفاجئة في واشنطن حجم الوقت المخصص للمحاجة والجدل لا حول ما يجب أن يكون عليه القانون بل ماهية القانون. فأبسط تشريع قانوني ـ مثل الطلب من الشركات منح فرصة لموظفيها (العاملين بالساعة) لدخول الحمام ـ يمكن أن يصبح موضوعا لتفسيرات مختلفة على نطاق واسع، اعتمادا على من تتحدث إليه: عضو الكونغرس الذي يرعى القانون، أم الموظف الذي يكتب مسودته، أم رئيس القسم الذي تتمثل مهمته في تنفيذه، أم المحامي الذي يجده عمليا غير مناسب، أم القاضي الذي يطلب منه تطبيقه.

بعض أجزاء هذه العملية نتاج لآلية معقدة من الكوابح والضوابط والتوازنات. أما توزيع السلطة بين الفروع، وبين الحكومة الاتحادية والولايات، فيعني عدم وجود قانون نهائي، وعدم انتهاء أي معركة نهاية حاسمة فعلا؛ فهناك على الدوام فرصة لتعزيز أو إضعاف ما أنجز في الظاهر، أو تمييع القانون أو إعاقة تنفيذه، أو الرد على السلطة المعنية بتخفيض ميزانيتها، أو الإمساك بزمام قضية حيثما ترك فراغ.

يعود ذلك، جزئيا، إلى طبيعة القانون ذاته. ففي معظم الأحيان يكون القانون راسخا وبسيطا. لكن الحياة تفرز مشكلات جديدة، فيناقش المحامون والمسؤولون والمواطنون معاني تعابيره وبنوده التي كانت تبدو واضحة قبل بضع سنوات أو حتى بضعة شهور. في النهاية، ليست القوانين سوى كلمات على الورق ــ كلمات تكون أحيانا حمالة أوجه وملتبسة، ومعتمدة على السياق والثقة مثلما هي الحال في القصة أو القصيدة أو الوعد الذي يقطعه الناس، كلمات تخضع مداليلها للتآكل، وتنهار أحيانا بطرفة عين.

لكن المجادلات الخلافية القانونية التي كانت تهيج واشنطن عام 2005 تجاوزت نطاق المشكلات المعيارية للتفسير القانوني. فقد امتدت لتشمل سؤال هل يلتزم أولئك القابعون في السلطة بأي قواعد قانونية.

حين يتعلق الأمر بمسائل الأمن القومي في حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، مثلا، يتخذ البيت الأبيض موقفا عنيدا معارضا أي إشارة تلمح إلى أنه مسؤول أمام الكونغرس أو المحاكم. وخلال جلسات الاستماع للموافقة على تعيين كوندوليزا رايس وزيرة للخارجية، امتدت الحجج لتشمل كل شيء، من مدى تصميم الكونغرس على إجازة الحرب على العراق إلى رغبة واستعداد أعضاء السلطة التنفيذية للشهادة تحت القسم. وخلال الجدل المحيط بالموافقة على تعيين البيرتو غونزاليس، راجعت مذكرات كتبت مسوداتها في مكتب المدعي العام تشير إلى أن أساليب مثل الحرمان من النوم أو التعذيب بالماء لا تعد أساليب تعذيب ما دامت لا تسبب «ألما خطيرا وموجعا من النوع الذي يرافق فشل أحد الأجهزة الحيوية أو إعاقة وظيفة من وظائف الجسم، أو حتى الموت»؛ واقترحت المسودات أن معاهدات جنيف لا تنطبق على «مقاتلي العدو»الذين يؤسرون في الحرب في أفغانستان؛ وآراء تقول: إن التعديل الرابع لا ينطبق على المواطنين الأمريكيين المصنفين في خانة «مقاتلي العدو»الذين يلقى القبض عليهم على التراب الأمريكي.

هذا الموقف محصور في البيت الأبيض. أتذكر أنني كنت متوجها إلى قاعة المجلس في أحد أيام شهر آذار/ مارس، فأوقفني مدة وجيزة شاب أسمر. ثم عرفني بوالديه قائلا إنهما قدما من فلوريدا في محاولة أخيرة لإنقاذ امرأة شابة، تدعى تيري شيافو، تعاني من غيبوبة، ويخطط زوجها الآن لفصل أجهزة دعم الحياة عنها. القصة تملأ القلب بالحزن والشجن، لكنني أخبرتهم بعدم وجود سوابق لتدخل الكونغرس في مثل هذه القضايا ـ ولم أعرف في حينها سابقة كل من توم دي لاي وبيل فريست.

مدى سلطة الرئيس في أوقات الحرب. المبادئ الأخلاقية المحيطة بقرارات القتل الرحيم. لم تكن هذه من القضايا السهلة؛ فبقدر اختلافي مع سياسات الجمهوريين، اعتقدت أنها تستحق نقاشا جديا. لكن ما أقلقني هو الإجراء العملي، أو الافتقار إليه، الذي يتبعه البيت الأبيض وحلفاؤه في الكونغرس لمعارضة الآراء؛ الإحساس بأن قواعد الحكم لم تعد مطبقة، وغياب المعاني الدلالية أو المعايير الثابتة التي يمكن أن نلجأ إليها. كأنما قرر المتربعون في سدة الحكم أن الأوامر القضائية أو فصل

السلطات مسائل تتعلق بالشكليات أو التفاصيل المعيقة، وأنها تعقد وتبهم الواضح المبين (الحاجة إلى وقف الإرهابيين) أو تعرقل ما هو حق لا لبس فيه (حرمة الحياة)، ولذلك يمكن تجاهلها، أو على الأقل تطويقها بالإرادات القوية.

المفارقة بالطبع تكمن في أن مثل هذا التجاهل للقواعد والقوانين والتلاعب بالألفاظ لتحقيق نتيجة معينة هما بالضبط من التهم التي وجهها المحافظون منذ مدة طويلة لليبراليين. ومثلا الأس المنطقي لعقد غينغريتش الجديد مع أمريكا ـ فكرة أن البارونات الديمقراطيين الذين سيطروا آنذاك على مجلس النواب ينتهكون باستمرار العملية التشريعية ويستغلونها لمصلحتهم الخاصة. وجسدا الركيزة المؤسسة لإجراءات التشكيك في مصداقية بيل كلينتون واتهامه بإساءة السلوك، والازدراء الموجه إلى الجملة الحزينة «الأمر يعتمد على ما يعنيه فعل /يكون/» والدعامة التي ارتكز عليها تهجم المحافظين على الأكاديميين الليبراليين، قساوسة الصوابية السياسية، كما قيل، الذين رفضوا الاعتراف بأي حقائق أبدية مطلقة أو تراتبيات للمعرفة، وغرسوا في الجيل الشاب عقيدة النسبوية الأخلاقية المحفوفة بالخطر.

وكانا في صميم الهجوم الذي شنه المحافظون على المحاكم الاتحادية.

السيطرة على المحاكم عموما والمحكمة العليا على وجه الخصوص أصبحت الكأس المقدسة التي سعى إليها جيل من المحافظين الناشطين - لا بسبب أنهم يعدون المحاكم المعقل الأخير لإباحة الإجهاض، ومنح النساء والأقليات الحقوق والفرص المتساوية، وإجازة العلاقات المثلية، واللين تجاه الجريمة، وتشديد الأنظمة والقيود، ومناهضة النخبوية الليبرالية فقط. فوفقا لهؤلاء الناشطين، وضع القضاة الليبراليون أنفسهم فوق القانون، ولم يؤسسوا آراءهم على الدستور بل على نزواتهم وأهوائهم والنتائج المرغوبة، ووجدوا حقوقا تبيح الإجهاض أو اللواط لا توجد في النص، وخربوا العملية الديمقراطية، وحرفوا المقصد الأصلي للآباء المؤسسين. أما إعادة المحاكم إلى دورها الصحيح فيتطلب برأيهم تعيين قضاة اتحاديين «متزمتين في تفسيرهم للنص»، رجال ونساء يفهمون الفارق المميز بين تفسير القانون وصياغته، ويلتزمون المعنى الأصلي لكلمات الآباء المؤسسين ويتبعون القواعد والأنظمة.

اليساريون نظروا إلى الوضع من زاوية مختلفة تماما. فمع المكاسب التي حققها الجمهوريون المحافظون في الانتخابات التشريعية والرئاسية، عد الكثير من الليبراليين المحاكم المعقل الوحيد لمواجهة المسعى المتطرف للتراجع عن الحقوق المدنية، وحقوق المرأة، والحريات المدنية، وحماية البيئة، وفصل الكنيسة عن الدولة، والميراث الكامل للبرنامج الجديد. وخلال ترشيح بورك، نظمت جماعات الضغط والزعماء الديمقراطيون معارضتهم بطريقة معقدة ومتطورة لم يشهد مثلها التصويت على تعيين قاض من قبل. وحين رفض الترشيح، أدرك المحافظون أن عليهم بناء قاعدتهم الشعبية.

منذ ذلك الحين، زعم كل طرف تحقيق مكاسب إضافية (سكاليا وتوماس للمحافظين، وغينزبرغ وبراير لليبراليين)، والتعرض للنكسات (بالنسبة للمحافظين: الانجراف نحو الوسط على يد اوكونر وكنيدي، وسوتر على وجه الخصوص؛ وبالنسبة لليبراليين، حشد المحاكم الابتدائية بقضاة عينوا في ولايتي ريغان وبوش الأب). جأر الديمقراطيون بالشكوى حين استخدم الجمهوريون سيطرتهم على اللجنة القضائية لوقف تعيين واحد وستين قاضيا اختارهم كلينتون لمحاكم الاستئناف ومحاكم المناطق، وخلال المدة القصيرة التي تمتع الديمقراطيون خلالها بالأغلبية، حاولوا استخدام الأساليب التكتيكية ذاتها إزاء مرشحي جورج بوش الابن.

لكن حين خسر الديمقراطيون الأغلبية في مجلس الشيوخ عام 2002، لم يجدوا في جعبتهم سوى سهم واحد، إستراتيجية يمكن إيجازها بجملة واحدة، صيحة الحرب التي يحتشد حولها الديمقراطيون المخلصون الآن:

إعاقة مشروعات القوانين بالتسويف والمماطلة عبر الخطب المطولة.

لم يأت الدستور على ذكر إعاقة القوانين؛ فهي قاعدة من قواعد مجلس الشيوخ، تعود إلى أول كونغرس ينتخب. أما الفكرة الأساسية فهي بسيطة: لأن عمل المجلس يعتمد على الإجماع العام، يمكن لأي عضو عرقلة الإجراءات عبر ممارسة حقه في الجدل غير المحدود ورفض الانتقال إلى القرار التالي. بكلمات أخرى، بمقدوره أن

يتكلم المدة التي يريدها. ويتناول مادة وجوهر المشروع المقترح، أو الدعوة إليه. ويمكن أن يختار قراءة مشروع قانون الحق في الدفاع المكون من سبعمائة صفحة، سطرا سطرا، وتسجيلها، أو وصل بعض مقومات وملامح القانون المقترح مع نهوض وسقوط الإمبراطورية الرومانية، أو طيران العصفور الطنان، أو دليل هاتف أطلنطا! وما دام هو أو أمثاله من الزملاء مستعدين للبقاء في القاعة والتحدث، على كل شيء آخر الانتظار ـ وهذا يعطي كل عضو قوة مساعدة هائلة، والأقلية المصممة قوة «فيتو»مؤثرة في أي تشريع.

السبيل الوحيد لتجنب الإعاقة والعرقلة إجماع ثلاثة أخماس الأعضاء على إغلاق باب المناقشة. وهذا يعني فعليا أن كل عمل معروض على مجلس الشيوخ ـ كل مشروع قانون، أو قرار، أو ترشيح ـ بحاجة إلى دعم وتأييد ستين عضوا بدلا من الأغلبية البسيطة. ارتقت سلسلة من القواعد المعقدة التي سمحت بتجنب الخطابات التسويفية المطولة والتصويت على إغلاق باب المناقشة دون استعراضات صداحة: مجرد التهديد بخطبة عصماء مطولة يكفي في كثير من الأحيان لإثارة انتباه زعيم الأغلبية، فينظم التصويت على إغلاق باب المناقشة دون أن يضطر أحد إلى قضاء الأمسيات نائما في مقعده. لكن أسلوب المماطلة والتسويف بقي طوال تاريخ المجلس الحديث امتيازا ثمينا حظي بالحماية، وإحدى السمات ـــ إلى جانب مدة السنوات الست وتخصيص عضوين لكل ولاية بغض النظر عن عدد السكان ـ التي تميز مجلس الشيوخ عن مجلس النواب وتخدم كحاجز وقائي من أخطار توسع وامتداد الأغلبية.

لكن هناك تاريخا أقل بريقا لأسلوب المماطلة والتسويف وإعاقة القوانين، له علاقة خاصة بي. فطوال قرن من الزمان تقريبا، جسد الأسلوب سلاحا بيد الجنوب في مساعيه لحماية سياسة الفصل العنصري من التدخل الاتحادي، والعقبة القانونية التي عرقلت فعليا التعديلين الرابع عشر والخامس عشر. عقدا بعد عقد، استخدم رجال يتمتعون باللطف والحنكة وسعة الإطلاع، مثل السيناتور ريتشارد رسل (جورجيا) (الذي أطلق اسمه على أفخم جناح من المكاتب في مجلس الشيوخ)، أسلوب المماطلة والتسويف لإعاقة وعرقلة كل تشريع للحقوق المدنية يعرض أمام المجلس، بغض

النظر هل تعلق بمشروعات قوانين حقوق التصويت، أو الاستخدام العادل والنزيه، أو معارضة عمليات الإعدام التي ينفذها الغوغاء. ونجح الأعضاء الجنوبيون، بالكلمات والقواعد والأنظمة والإجراءات ـ بالقانون ـــ في تأبيد إخضاع السود بأسلوب ما كان بمقدور العنف المجرد أن يؤبده. ولم تكتف طريقة التأجيل والمماطلة والإعاقة في وقف مشروعات القوانين، بل قضت على الأمل لدى العديد من السود في الجنوب.

استخدم الديمقراطيون الأسلوب من حين لآخر في ولاية بوش الأولى: من بين القضاة الذين رشحهم الرئيس وتجاوز عددهم المئتين، منع التصويت على عشرة منهم. ومع ذلك، كان العشرة من المرشحين للمحاكم الاستئنافية؛ وكانوا من الدعاة المعياريين لقضية المحافظين؛ ولو حافظ الديمقراطيون على استخدام الأسلوب ضد القضاة العشرة، كما حاجج الجمهوريون، فلا يوجد ما يمنعهم من استخدامه في المستقبل مع مرشحي المحكمة العليا.

ولذلك قرر جورج بوش ـ وقد شجعته زيادة الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ والتفويض الذي زعمه لنفسه ـ ترشيح سبعة قضاة في الأسابيع القليلة الأولى من ولايته الثانية، مع أنهم رفضوا قبلا عبر أسلوب المماطلة والتسويف والإعاقة. أفرز الترشيح الرد المطلوب، باعتباره مخرزا في عين الديمقراطيين. فقد دعاه الزعيم الديمقراطي هاري ريد «قبلة حارة على خد اليمين المتطرف»، وجدد التهديد باتباع أسلوب التسويف والتأجيل والإعاقة. واندفعت جماعات الضغط من اليسار واليمين إلى مواقعها وأصدرت التنبيهات في كل مكان، حيث بعثت برسائل بالبريد الإلكتروني والبريد المباشر تستجدي المتبرعين لتمويل الحروب القادمة. وحين استشعر الجمهوريون أن الوقت قد حان لتوجيه الضربة القاتلة، أعلنوا أن سبيلهم الوحيد سيكون، في حالة استمرار الديمقراطيين في اتباع طرقهم المعيقة، اللجوء إلى «الخيار النووي» المخيف، وهو مناورة إجرائية جديدة تشمل قيام المسؤول الذي يترأس على المجلس (ربما نائب الرئيس ديك تشيني نفسه) بتجاهل رأي المجلس والخروج على تقليد امتد طوال مئتي سنة، وتقرير، بضربة مطرقة واحدة، أن استخدام أسلوب المماطلة والتسويف لم يعد مسموحا به وفقا لقوانين المجلس ـــ على الأقل حين يتعلق الأمر بالترشيحات القضائية.

برأيي، جسد التهديد بإلغاء أسلوب المماطلة والتسويف في الترشيحات القضائية مجرد مثال آخر على تغيير الجمهوريين للقواعد في خضم اللعبة. فضلا عن ذلك، يمكن تقديم حجة دامغة على أن التصويت على الترشيحات القضائية هو الحالة التي يحمل فيها أسلوب التسويف والمماطلة والإعاقة معنى منطقيا: لأن القضاة الاتحاديين يشغلون مناصبهم طوال حياتهم وكثيرا ما يخدمون في إدارات عدد من الرؤساء، فإن من الضروري للرئيس، والمفيد لديمقراطيتنا، العثور على مرشحين معتدلين يمكن أن يضمنوا قدرا من التأييد من الحزبين كليهما. قلة من مرشحي جورج بوش يمكن وضعهم في خانة «المعتدلين»، بل أظهر غالبيتهم نمطا من العداء للحقوق المدنية، والخصوصية، والكوابح الضرورية للسلطة التنفيذية، بحيث أصبحوا على يمين حتى معظم القضاة الجمهوريين (أحد المرشحين المثيرين للقلق دعا الضمان الاجتماعي وغيره من خطط البرنامج الجديد «انتصارا لثورتنا الاشتراكية!»).

ومع ذلك، أذكر أنني كتمت ضحكة حين سمعت تعبير «الخيار النووي» أول مرة. فقد بدا أنه معبر تماما عن غياب المنظور الواقعي والعلاقات الحقيقية بين الأشياء، وأصبح سمة مميزة للموافقة على التعيينات القضائية، وجزءا من توجه جماعي متحيز سمح للجماعات على اليسار بنشر إعلانات دعائية تصور مشاهد من فيلم جيمي ستيوارت «السيد سميث يذهب إلى واشنطن»، دون ذكر أن ستروم ثورموند وجيم ايستلاند لعبا دور السيد سميث في الحياة الواقعية؛ الأسطورة الوقحة التي سمحت للجمهوريين الجنوبيين بالوقوف في قاعة المجلس والتحدث بنبرة رزينة عن لاأخلاقية أساليب التسويف والمماطلة، دون أدنى اعتراف بأن السياسيين من ولاياتهم ـ أسلافهم السياسيين الذين تحدروا من نسلهم مباشرة ـ هم الذين جعلوا هذا «الفن» مثاليا للدفاع عن قضيتهم بكل ما يسمها من حقد ولؤم.

لم يقدر العديد من زملائي الديمقراطيين المفارقة الساخرة. وحين حمي وطيس معركة الموافقة على الترشيحات القضائية، تبادلت مع صديقة لي حديثا اعترفت فيه بقلقي من بعض الإستراتيجيات التي كنا نستخدمها لتشويه سمعة المرشحين وإعاقة ترشيحهم. لم يكن لدي شك بالضرر الذي قد يحدثه بعض المرشحين الذين سماهم

بوش؛ وكنت أؤيد أسلوب المماطلة والتسويف لإعاقة الموافقة على بعضهم، على الأقل لإرسال إشارة إلى البيت الأبيض تبين الحاجة إلى اختيار مرشحين أكثر اعتدالا في المرات القادمة. لكن الانتخابات تعني شيئا في نهاية المطاف، كما قلت للصديقة. وبدلا من الاعتماد على إجراءات مجلس الشيوخ، هنالك سبيل لضمان أن يعبر القضاة في المحاكم عن قيمنا، وهو الفوز في الانتخابات.

هزت صديقتي رأسها، وسألت: «هل تظن فعلا لو انقلب الوضع رأسا على عقب، سوف يتحرج الجمهوريون من استخدام أسلوب المماطلة والتسويف؟»

لم أكن أظن ذلك، لكن كنت أشك في أن استخدامنا لهذا الأسلوب سوف يبدد صورة الديمقراطيين التي تظهرهم في موقف الدفاع دوما ـ إدراك بأننا استخدمنا المحاكم والمحامين والخدع الإجرائية لتجنب ضرورة كسب الرأي العام إلى صفنا. الإدراك لم يكن عادلا كلية: فالجمهوريون، مثل الديمقراطيين، كثيرا ما طلبوا من المحاكم نقض القرارات الديمقراطية (مثل قوانين تمويل الحملات الانتخابية) التي لم تعجبهم. ومع ذلك، تساءلت متعجبا: هل فقد التقدميون إيمانهم بالديمقراطية، عبر اعتمادهم على المحاكم لا لتبرئة حقوقنا فقط، بل قيمنا أيضا.

مثلما فقد المحافظون على ما يبدو أي شعور بأن الديمقراطية يجب أن تتجاوز ما تلح عليه الأغلبية، تذكرت أصيل يوم قبل عدة سنين، حين قدمت الحجة، كعضو في مجلس شيوخ ولاية الينوي، لصالح تعديل يشمل استثناء صحة الأم في مشروع قانون الجمهوريين لحظر إجهاض الولادة الجزئي. فشل التعديل في التصويت، ودخلت فيما بعد إلى القاعة مع أحد زملائي الجمهوريين. قلت له: إن القانون دون تعديل سوف تعرقله المحاكم بوصفه غير دستوري. التفت إلي وقال إنه بغض النظر عن التعديل سوف يفعل القضاة ما يريدونه على أي حال.

وأردف وهو يستعد للمغادرة: «إنها السياسة. والآن لدينا الأصوات».

هل تعد هذه الصراعات مهمة؟ في نظر العديد منا، تبدو الحجج والمجادلات فيما يتعلق بالإجراءات، وفصل السلطات، والترشيحات القضائية، وقواعد التفسير

الدستوري غريبة ودخيلة، وبعيدة عن اهتماماتنا اليومية ـ مثالا آخر على التطاعن بالرماح بين الحزبين.

في الحقيقة، تعد مهمة فعلا. لا لمجرد أن القواعد الإجرائية لحكومتنا تساعد في تحديد النتائج ـ فيما يتعلق بالأسئلة كلها: بدءا بقدرة الحكومة على ضبط الملوثات وانتهاء بجواز تنصتها على المكالمات الهاتفية ـ بل لأنها تحدد وتعرف ديمقراطيتنا مثلها مثل الانتخابات. فنظامنا القائم على الحكم الذاتي نظام معقد؛ وبواسطة ذلك النظام، وباحترامه، نعطي شكلا متعينا لقيمنا والتزاماتنا المشتركة.

أنا متحيز بالطبع. فطوال عشر سنوات قبل القدوم إلى واشنطن، درست القانون الدستوري في جامعة شيكاغو، وأغرمت بصفوف وقاعات كلية الحقوق: طبيعتها الجوهرية الأساسية، الوقوف على منصة مرتفعة أمام الطلاب في كل حصة متسلحا بالطباشير واللوح فقط، والطلاب يثبتون أنظارهم علي، بعضهم منتبه أو متوجس، وغيرهم يظهر أمارات الملل والسأم، إلى أن يبدد سؤالي الأول التوتر المخيم: «ما موضوع هذه القضية؟»، ثم ترتفع الأيدي بتردد.. وتأتي الإجابات الأولية.. وأبدأ أنا بمعارضة الحجج التي ظهرت.. إلى أن تعلن الكلمات المحملة بالمعاني ويمتلئ ما بدا جافا وميتا قبل بضع دقائق بالحيوية فجأة، فيحدق الطلاب بانتباه، ويصبح النص في نظرهم جزءا لا من الماضي فقط بل من حاضرهم ومستقبلهم.

أتخيل أحيانا أن عملي لا يختلف كثيرا عن أساتذة اللاهوت في الجامعة ـ لأنني وجدت، كما وجد حسب ظني مدرسو الكتاب المقدس، أن طلابي كثيرا ما يشعرون بأنهم يعرفون الدستور دون أن يقرؤوه فعلا. فقد تعودوا اقتطاف عبارات سمعوها واستخدموها لدعم حججهم وأدلتهم، أو تجاهل فقرات بدت مناقضة لآرائهم.

لكن أكثر ما قدرته في تدريس القانون الدستوري، وأردت طلابي أن يقدروه، هو إمكانية فهم الوثائق ذات الصلة حتى بعد قرنين من كتابتها. فلربما استخدمني طلابي كمرشد ودليل، لكنهم ليسوا بحاجة إلى وسيط، لأن الوثائق التأسيسية ـ إعلان الاستقلال، والأوراق الفيدرالية، والدستور ـ تعرض كنتاج للبشر، وذلك خلافا

لإنجيل تيموثي أو لوقا مثلا. لدينا سجل مكتوب لمقاصد ونيات الآباء المؤسسين، كما كنت أقول لطلابي، وحججهم وبراهينهم وخططهم السرية. فإذا لم نتمكن دوما من التنبؤ بما كان يعتمل في صدورهم، يمكننا على الأقل اختراق ضباب الزمن وفهم المثل الجوهرية التي حركت عملهم.

إذن، كيف يجب علينا أن نفهم دستورنا، وماذا نقول عن المجادلات الخلافية المحيطة حاليا بالمحاكم؟ في البداية، تذكرنا القراءة المتأنية لوثائقنا التأسيسية بمدى تأثر مواقفنا وتشكلها بها. لنأخذ مثلا فكرة الحقوق التي لا يمكن التصرف بها. فبعد أكثر من مئتي سنة على كتابة إعلان الاستقلال وتصديق وثيقة الحقوق (إعلان حقوق المواطنين)، نستمر في المجادلة حول معنى البحث «المعقول»، أو هل يحرم التعديل الثاني تنظيم وضبط السلاح، أو هل يعد تدنيس العلم من حرية الكلام. نحن نتجادل حول حقوق قانونية أساسية، مثل الحق في الزواج أو الحفاظ على سلامة الجسم، وهل يقرها الدستور ضمنا أو صراحة، وهل تشمل القرارات الشخصية فيما يتعلق بالإجهاض، أو القتل الرحيم، أو العلاقات المثلية.

ولكن على الرغم من اختلافاتنا كلها، نتعرض لضغط شديد للعثور في أمريكا اليوم على محافظ أو ليبرالي، جمهوري أو ديمقراطي، أكاديمي أو مواطن عادي، لا يوافق على مجموعة أساسية من الحريات الفردية التي عرفها وحددها الآباء المؤسسون وأصبحت جزءا من دستورنا وقانوننا العام: الحق في التعبير عن أفكارنا؛ الحق في حرية العبادة؛ الحق في التجمع السلمي لمطالبة حكومتنا بما نريد؛ الحق في امتلاك وشراء وبيع الأملاك وعدم الاستيلاء عليها دون تعويض عادل؛ الحق في التحرر من عمليات التفتيش والاستيلاء دون سبب معقول؛ الحق في عدم التعرض للاعتقال من الدولة دون إجراءات قانونية مناسبة؛ الحق في الحصول على محاكمة نزيهة وسريعة؛ الحق في اتخاذ القرار، بأقل قيود ممكنة، فيما يتعلق بالحياة الأسرية وطريقة تربية وتنشئة الأطفال.

نحن نعد هذه الحقوق عالمية وشاملة، وتقنينا لمعنى الحرية، وكابحا يقيد مستويات الحكم كلها، وقابلة للتطبيق على جميع الناس ضمن حدود مجتمعنا السياسي. فضلا

عـن أننا ندرك أن فكرة هـذه الحقوق الشمولية ذاتها تفترض قيمة وجدارة كل فرد دون تفريق. وبهذا المعنى، نوافق ونتفق جميعا على تعاليم الآباء المؤسسين بغض النظر عن موقعنا على الطيف السياسي.

نحن نفهم أيضا أن الإعلان ليس حكومة؛ والعقيدة ليست كافية. فقد أدرك الآباء المؤسسـون أن هناك بذورا للفوضى في فكرة الحرية الفردية، وخطرا مسكرا في فكرة المساواة، فإذا كان كل فرد حرا حقا، دون قيود الولادة أو المرتبة، أو النظام الاجتماعي المتوارث ـ إذا كانت فكرتي عن الدين ليست أفضل ولا أسوأ من فكرتك، وأفكاري عن الحقيقـة والخير والصلاح والجمال صادقة وصالحة وطيبـة كأفكارك ـ فكيف نأمل بتشكيـل مجتمع متلاحـم ومتماسك؟ مفكرو عصر الأنوار، مثـل هوبز ولوك، أشاروا إلى أن البشـر الأحرار يمكن أن يشكلـوا حكومات تساوم لضمان ألا تصبح حرية فرد طغيانـا على آخـر؛ ويضحوا ببعض الحقـوق الفردية من أجل الحفـاظ على حريتهم بصورة أفضل. وبناء على هذا المفهوم، استنتج المنظرون السياسيون الذين كتبوا قبل الثورة الأمريكية أن الديمقراطية وحدها قادرة على تلبية الحاجة إلى الحرية والنظام في آن ـــ شكل من الحكم يمنح فيه المحكومـون موافقتهم، وتكون فيه القوانين المقيدة للحرية موحدة ومتوقعة وشفافة، وتطبق بالتساوي على الحاكمين والمحكومين.

الآباء المؤسسون تشبعوا بهذه النظريات، ومع ذلك واجهوا حقيقة محبطة: لم توجد في تاريـخ العـالم حتى ذلك الحين سوى أمثلة نادرة علـى ديمقراطيات عملت بنجاح، ولم يتجـاوز حجـم أي منها المدن ـ الدول في اليونـان القديمة. فمع ثلاث عشرة ولاية متباعـدة وتشكيلة متنوعة من السكان الذين تراوح عددهم بين ثلاثة وأربعة ملايين، بدا النموذج الأثيني من الديمقراطية مستحيلا، والديمقراطية المباشرة القائمة على اجتمـاع البلـدات في نيوانغلند صعبة ويتعـذر السيطرة عليها. أمـا الشكل الجمهوري للحكـم، حيث ينتخب الشعب ممثليه، فبدا واعـدا، لكن حتى أكثر الجمهوريين تفاؤلا افترضـوا أن مثل هذا النظـام لا ينجح إلا في مجتمع سياسي متجانس سكانيا ومدمج جغرافيـا ـ مجتمع تستطيع فيه الثقافة والديـن والفضائل المدنية المتطورة والمشتركة بين المواطنين جميعا أن تحد من النزاع والصراع.

الحل الذي توصل إليه الآباء المؤسسون، بعد جدل خلافي طويل ومسودات عديدة، ثبت أنه يمثل مساهمتهم الجديدة في العالم. فالخطوط الرئيسة لتصميم ماديسون الدستوري مألوفة إلى حد أن تلاميذ المدارس يستطيعون ترديدها: لا فيما يتعلق بحكم القانون والحكومة التمثيلية، ولا وثيقة الحقوق فقط، بل فصل الحكومة الوطنية إلى ثلاثة فروع متساوية، وكونغرس من مجلسين تشريعيين، ومفهوم للفيدرالية حافظ على السلطة في أيدي حكومات الولايات، وكلها مصممة لفصل السلطات، وضبط الانقسامات الفئوية، وموازنة المصالح، ومنع طغيان الأقلية أو الأكثرية. فضلا عن ذلك، أثبت تاريخنا صحة إحدى الرؤى المركزية للآباء المؤسسين: الحكم الذاتي الجمهوري يعمل بصورة أفضل في المجتمع الواسع والمتنوع، حيث يمكن لـ «تصادم الأحزاب» واختلافات الرأي أن «تشجع التداول والتشاور والحرص والحذر»، على حد تعبير ألكسندر هاميلتون. ومثلما هي الحال مع فهمنا لإعلان الاستقلال، نحن نتجادل على تفاصيل البنية الدستورية؛ وقد نعترض على انتهاك الكونغرس لفقرة السلطات التجارية الموسعة بحيث يلحق الضرر بالولايات، أو تآكل سلطة الكونغرس فيما يتعلق بإعلان الحرب. لكننا نثق بسلامة وصوابية مخططات الآباء المؤسسين الجوهرية والبيت الديمقراطي الذي نشأ عنها. نحن دستوريون، بغض النظر هل كنا محافظين أم ليبراليين؟!

إذن، إذا كنا جميعا نؤمن بالحرية الفردية وبهذه القواعد المؤسسة للديمقراطية، فعلى ماذا يدور الجدل حاليا بين المحافظين والليبراليين؟ إذا كنا صادقين مع أنفسنا، سوف نعترف بأننا نتجادل معظم الوقت على النتائج ـ القرارات الفعلية التي تصدرها المحاكم والسلطة التشريعية فيما يتعلق بالقضايا العميقة والصعبة التي تساعد على تشكيل حياتنا. هل نسمح للمدرسين أن يؤموا أطفالنا في الصلاة ونفسح المجال لأديان الأقليات التي يعتنقها بعض الأطفال بالاضمحلال والتراجع؟ أم نحظر هذه الصلاة ونجبر الآباء المتدينين على تسليم أطفالهم إلى عالم علماني ثماني ساعات في اليوم؟ هل تعدل الجامعة حين تأخذ بالاعتبار تاريخ التمييز العنصري والإقصاء والتهميش عند ملء عدد من الشواغر في كلية الطب التابعة لها؟ أم هل يتطلب العدل أن تعامل

الجامعات كل مرشح بأسلوب لا يميز على أساس اللون؟ في كثير من الأحيان، إذا قدمت قاعدة إجرائية معنية ـ مثلا: الحق في المماطلة والتسويف في مجلس الشيوخ، أو مقاربة المحكمة العليا للتفسير الدستوري ـ العون والمساعدة للفوز بالحجة وغلت النتيجة التي نريدها، فإننا في تلك اللحظة على الأقل نعدها قاعدة جيدة ومفيدة. أما إذا لم تساعدنا فإننا نميل إلى عدم الإعجاب بها.

بهذا المعنى، كان زميلي في مجلس شيوخ ولاية الينوي على صواب حين قال: إن المجادلات الدستورية الراهنة لا يمكن فصلها عن السياسة. لكن ليست النتائج وحدها على المحك في مجادلاتنا الحالية على الدستور والدور المناسب والصحيح للمحاكم. نحن نتجادل أيضاً حول أسلوب الجدل ـ الوسائل الكفيلة بحل مجادلاتنا الخلافية سلميا في ديمقراطية كبيرة وحاشدة وصاخبة. نريد العثور على سبيل، لكن معظمنا يدركون الحاجة إلى التساوق والانسجام والتلاحم والتماسك والقابلية للتنبؤ. نريد القواعد الناظمة لديمقراطيتنا أن تكون نزيهة وعادلة.

وهكذا، حين نتجادل بحدة حول الإجهاض أو حرق العلم، نلجأ إلى سلطة عليا ـ متمثلة في الآباء المؤسسين ومصدقي الدستور ـــ لإرشادنا وتوجيهنا. بعضهم، مثل القاضي سكاليا، يستنتج أن من الضروري اتباع الفهم الأصلي ويجب علينا طاعة هذه القاعدة طاعة تامة، وبذلك تحظى الديمقراطية بالاحترام.

وغيرهم، مثل القاضي براير، لا يجادلون في أهمية المعنى الأصلي للمواد والنصوص الدستورية. لكنهم يصرون على أن الفهم الأصلي يظل محدودا ـ في القضايا الصعبة فعلا، والمجادلات العميقة حقا، يجب أن نأخذ في الحسبان السياق والتاريخ والنتائج العملية لأي قرار نتخذه. ووفقا لهذا الرأي، أخبرنا الآباء المؤسسون والمصدقون الأصليون على الدستور كيف نفكر لكنهم ليسوا معنا ليخبرونا عن ماذا نفكر. نحن وحدنا، وليس لدينا سوى العقل والحكم الحصيف ركيزة نعتمد عليها.

من المصيب ومن المخطئ؟ لست معارضا لموقف القاضي سكاليا، فعلى الرغم من كل شيء، فإن لغة الدستور في حالات كثيرة واضحة لا لبس فيها ويمكن تطبيقها

حرفيا. ويجب ألا نفسر مثلا كم مرة نجري انتخابات، أو الفقرة المتعلقة بعمر الرئيس، ويجب على القضاة التزام المعنى الواضح للنص كلما كان ذلك ممكنا.

إضافة إلى ذلك كله، أتفهم إجلال واحترام أنصار الالتزام الحرفي بنص الدستور للآباء المؤسسين؛ وفي الحقيقة، تساءلت دوماً: هل أدرك الآباء المؤسسون آنذاك مدى وحجم الإنجاز الذي حققوه؟ إذ لم يكتفوا بصياغة الدستور في أعقاب ثورة؛ بل كتبوا الأوراق الفيدرالية لدعمه، وحافظوا عليها حتى تصديقها، وعدلوها بإعلان حقوق المواطنين ـ أنجزوا ذلك كله في بحر بضع سنوات. حين نقرأ هذه الوثائق، تبدو صحيحة وصائبة إلى حد غير معقول بحيث يسهل الاعتقاد بأنها نتيجة للقانون الطبيعي إن لم تكن وحيا إلهيا. لذلك، أقدر حجم الإغراء الذي يتعرض له القاضي سكاليا وسواه حين يفترضون ضرورة التعامل مع ديمقراطيتنا بوصفها ثابتة وراسخة البنيان؛ فالإيمان الأصولي بأن اتباع الفهم الأصيل للدستور دون مساءلة أو زيغ، والالتزام الأمين والصادق بالقواعد التي وضعها الآباء المؤسسون، وبمقاصدهم ونواياهم، سوف يعودان علينا بالفائدة وسيعم الخير الجميع.

لكن في نهاية المطاف، علي الانضمام إلى صف القاضي برايار واعتناق رأيه المتعلق بالدستور: نفي صفة الجمود والسكون عنه واعتباره وثيقة حية يجب قراءتها في سياق عالم دائم التغير والتبدل.

كيف يمكن للدستور أن يكون غير ذلك؟ النص الدستوري يزودنا بالمبدأ العام: يجب ألا نخضع لعمليات تفتيش غير معقولة تقوم بها الحكومة. لكنه لا يخبرنا بآراء الآباء المؤسسين المحددة فيما يتعلق بمعقولية استخلاص المعلومات من بيانات حواسيب وكالة الأمن الوطني. الدستور يؤكد وجوب حماية حرية الكلام، لكنه لا يخبرنا ما الذي تعنيه هذه الحرية في سياق الإنترنت.

فضلا عن ذلك كله، ارتقى فهمنا للعديد من مواده وبنوده المهمة ــ مثل فقرة الإجراءات المناسبة وفقرة الحماية المتساوية ـ ارتقاء كبيرا بمرور الزمن، مع أن معظم لغة الدستور واضحة ويمكن تطبيقها بدقة. على سبيل المثال، يسمح الفهم

الأصلي للتعديل الرابع عشر بالتمييز على أساس الجنس وقد يجيز حتى الفصل العنصري ـ وهو فهم للمساواة لا تريد سوى قلة منا عودته.

أخيرا، يواجه كل من يتطلع إلى حل نزاعاتنا الدستورية الحديثة عبر الالتزام الحرفي بالنص مشكلة إضافية: الآباء المؤسسون والمصدقون على الدستور اختلفوا اختلافا عميقا وشديدا حول معنى الوثيقة/ التحفة التي أنجزوها. فقبل أن يجف الحبر على ورقة الدستور، احتدم الجدل الخلافي لا على المواد والبنود الثانوية فقط بل حول المبادئ الأولى، لا بين الشخصيات الهامشية فقط، بل الشخصيات الأساسية والمؤثرة في الثورة. فقد اختلفوا على حجم السلطة التي يجب أن تتمتع بها الحكومة الوطنية- لتنظيم الاقتصاد، أو تجاوز قوانين الولاية، أو تشكيل جيش نظامي، أو تحمل الديون. وعلى دور الرئيس في عقد المعاهدات مع القوى الأجنبية، ودور المحكمة العليا في تقرير القانون. وعلى معنى حقوق أساسية مثل حرية الكلام، وحرية التجمع. في عدة مناسبات حين بدت الدولة الهشة مهددة، لم يترددوا في تجاهل هذه الحقوق كلها. ونظرا لما نعرفه عن حقبة التصارع والتعارك هذه، بكل ما فيها من تبدل في التحالفات ومكر في التكتيكات، فإن من غير الواقعي الاعتقاد أن بمقدور قاض بعد مئتي سنة تمييز وإدراك المقصد الأصلي للآباء المؤسسين أو المصدقين على الدستور.

بعض المؤرخين والمنظرين القانونيين يأخذون الحجة ضد الالتزام الحرفي بالنص الدستوري خطوة أبعد، فهم يستنتجون أن الدستور نفسه ليس سوى مصادفة سعيدة، وثيقة جمعت أجزاؤها معا لا نتيجة لمبدأ معين، بل كانت نتاجا للسلطة والقوة والعاطفة الحماسية؛ وأن من المتعذر علينا أن نأمل بمعرفة «المقاصد الأصلية»للآباء المؤسسين، نظرا لأن مقاصد جيفرسون مختلفة عن نيات هاميلتون، وهذه تختلف اختلافا بينا عن مقاصد أدامز؛ ولأن «قواعد» الدستور اعتمدت على زمان ومكان وطموحات الرجال الذين وضعوا المسودات، فإن تفسيرنا للقواعد سوف يعبر بالضرورة عن الحالة ذاتها، والمنافسة ذاتها، والضرورات ذاتها ـ المغلفة بتعابير المبادئ الأخلاقية العليا ـ للفصائل والفئات والطبقات المهيمنة. ومثلما أدركُ مدى الارتياح الناجم عن التفسير النصي الصارم، أرى بعض الجاذبية المغرية بتحطيم الأسطورة والاعتقاد

أن النص الدستوري لا يقيدنا أبدا، ولذلك فنحن أحرار في توكيد قيمنا دون أن يقيدنا الولاء والإخلاص لتقاليد الماضي البعيد المتزمتة. إنها حرية النسبوي، محطم القواعد الجامدة، المراهق الذي اكتشف عدم كمال والديه وتعلم استغلال تناقضاتهما لمصلحته ـ حرية المرتد والمنشق.

ومع ذلك، لا تشبع هذه الردة حاجتي في نهاية المطاف. لربما أنا مبالغ في التشرب بأسطورة التأسيس إلى حد يمنعني من رفضها كلية. وربما أفضل، مثل الذين يرفضون داروين لمصلحة التصميم الذكي والعاقل للكون والحياة، الافتراض بوجود موجّه للدفة. في النهاية، يظل السؤال الذي أعيد طرحه على نفسي هو: لماذا لم يكتف نظامنا الجمهوري بالبقاء فقط، بل جسد نموذجا يحتذي مثاله العديد من المجتمعات الناجحة في العالم، إذا كان الدستور يتعلق بالقوة والسلطة لا بالحق والمبدأ، وإذا كان ما نفعله كله ينحصر في تعديله وموازنته؟

الجواب الذي اخترته ـــ ولم يكن أصيلا ابتكرته بنفسي ـ يتطلب تغييرا في الاستعارات التشبيهية، ويرى ديمقراطيتنا لا كبيت يجب بناؤه، بل حوار يجب إجراؤه. ووفقا لهذا المفهوم، لا يتمثل نبوغ تصميم ماديسون في أنه يزودنا بخطة ثابتة للعمل، كما يضع المساح خطة لتشييد البناء. بل بإطار مستند إلى قواعد وركائز، لكن الولاء والإخلاص لها لن يضمنا قيام مجتمع أو التوصل إلى اتفاق على ما هو حق وصواب. لن نعلم منها هل الإجهاض صواب أم خطأ؟ وهل هو قرار تتخذه المرأة بنفسها أم يترك للمشرع؟ ولن نعرف هل إقامة الصلاة في المدارس أفضل من إلغائها؟.

ما يمكن لإطار دستورنا أن يفعله هو تنظيم أسلوب الجدل حول مستقبلنا. فآلياته التفصيلية كلها ـ فصل السلطات وضبط وموازنة المبادئ الاتحادية وإعلان حقوق المواطنين ـ مصممة لإجبارنا على الحوار والنقاش، إنها «ديمقراطية تداولية وتشاورية» يطلب فيها من جميع المواطنين الانخراط في عملية اختبار أفكارهم إزاء الواقع الخارجي، وإقناع الآخرين بوجهات نظرهم، وبناء تحالفات متغيرة من أجل نيل الموافقة والقبول. ولأن السلطة في حكومتنا موزعة، فإن عملية صياغة القانون في أمريكا تجبرنا على قبول احتمال أننا لن نكون على صواب دوما وعلى تغيير مواقفنا

وأفكارنا أحيانا؛ وتتحدانا وتدفعنا إلى تفحص دوافعنا واهتماماتنا باستمرار، وتشير إلى أن أحكامنا الفردية والجمعية مشروعة وغير معصومة من الزلل في آن معا.

يدعم السجل التاريخي هذا الرأي. فعلى الرغم من كل شيء، هنالك دافع تقاسمه جميع الآباء المؤسسين، وهو رفض أشكال السلطة المطلقة كلها، بغض النظر هل تجسدت في ملك، أو زعيم ديني، أو جنرال، أو حكم القلة، أو ديكتاتور، أو أغلبية، أو أي شخص يزعم صنع الخيارات لنا. لقد رفض جورج واشنطن تاج قيصر بسبب هذا الدافع، وتخلى عن السلطة بعد ولايتين اثنتين. وتعثرت خطط هاملتون بقيادة الجيش الجديد، وتضررت سمعة أدامز بعد قوانين الأجانب والتحريض بسبب فشله في التزام هذا الدافع. جيفرسون، وليس أحد القضاة الليبراليين في الستينيات، هو الذي دعا إلى إقامة جدار بين الكنيسة والدولة ـ وإذا لم نتبع نصيحة جيفرسون للانخراط في ثورة تتفجر كل جيلين أو ثلاثة، فلأن الدستور نفسه أثبت أنه يمثل دفاعا كافيا في وجه الطغيان والاستبداد.

ليست السلطة المطلقة وحدها التي سعى الآباء المؤسسون إلى منعها. فقد كمن في فكرة وبنية الحرية المنظمة رفض للحقيقة المطلقة، ولعصمة أي فكرة أو أيديولوجيا أو لاهوت أو مذهب، ولأي نظام استبدادي يمكن أن يسد أفق أجيال المستقبل ويحوله إلى مسار أحادي لا يتغير ولا يتبدل، أو يدفع الأغلبية والأقلية إلى فظاعات محاكم التفتيش، أو المذابح المدبرة، أو معسكرات العمل الإجباري، أو الجهاد. لربما وضع الآباء المؤسسون ثقتهم بالله، لكنهم أخلصوا الولاء لروح عصر التنوير، ووثقوا أيضا بالعقول التي وهبها الله لهم. ارتابوا بالتجريد النظري وأعجبوا بطرح الأسئلة، وهذا ما جعل النظرية في كل منعطف من تاريخنا المبكر تذعن للحقيقة والضرورة. ساعد جيفرسون في تعزيز سلطة الحكومة الوطنية حتى عند استهجانه ورفضه لهذه السلطة. ومثال آدامز عن السياسة المؤسسة على المصلحة العامة فقط ـ سياسة دون سياسة ـ ثبت قدمه وبطلانه لحظة تخلي واشنطن عن السلطة. لربما تكون رؤية الآباء المؤسسين هي التي ألهمتنا، لكن واقعيتهم، وقدراتهم العملية ومرونتهم وفضولهم، هي التي ضمنت بقاء واستمرارية الاتحاد.

اعترف بأن هناك نوعا من التذلل في هذه القراءة للدستور وللعملية الديمقراطية. وتبدو وكأنها تدعو إلى التسوية والاعتدال والقبول بالحد الأدنى؛ وتبرير المحسوبية، وعقد الصفقات، والمصلحة الذاتية، وتمويل الحكومة للمشروعات المحلية بغرض إرضاء الناخبين أو المشرعين، والشلل والعجز وغياب الكفاءة ــ العمليات الخفية كلها التي لا يرغب أحد برؤيتها، وأشار إليها كتاب الافتتاحيات طوال تاريخنا باسم الفساد. ومع ذلك أظن أننا نرتكب خطأ عند الافتراض بأن التداول الديمقراطي يتطلب التخلي عن مثلنا العليا، أو التزام الصالح العام. فعلى الرغم من كل شيء، يضمن الدستور لنا حرية الكلام لا من أجل تبادل الصراخ والزعيق، وصم الأذنين عما يقوله الآخرون (مع أننا نتمتع بهذا الحق) فقط، بل يعرض علينا إمكانية وجود مجال حقيقي للأفكار المتنافسة، حيث «تصادم الأحزاب» يشتغل نيابة عن «التأمل والتداول والحذر»؛ مجال يمكننا فيه، عبر الجدل والنقاش والتنافس، توسيع منظورنا، وتغيير آرائنا، والتوصل في نهاية المطاف لا إلى الاتفاق فقط بل إلى اتفاق سليم وصحيح ونزيه.

صحيح أن النظام الدستوري القائم على الكوابح والضوابط والتوازنات، وفصل السلطات، والفيدرالية، قد يؤدي في أحوال كثيرة إلى تشكل جماعات لها مصالح ثابتة ووجهات نظر معينة تتنازع على المكاسب الضيقة، لكن ليس في جميع الأحوال بالضرورة. فمثل هذا التوزيع للسلطات قد يجبر أيضا الجماعات على أخذ مصالح الآخرين بالحسبان، بل قد يغير بمرور الزمن طريقة تفكير وشعور هذه الجماعات فيما يتعلق بمصالحها الخاصة.

رفض الاستبداد والحكم المطلق الكامن ضمنا في بنيتنا الدستورية قد يجعل سياستنا تبدو أحيانا مجردة من المبادئ. لكن طوال معظم تاريخنا، شجع الرفض عملية جمع المعلومات والتحليل والجدل، وهذا ما أتاح لنا اتخاذ خيارات أفضل، وإن لم تكن مثالية، لا فيما يتعلق بالوسائل المؤدية إلى الغايات فقط، بل بالغايات نفسها. هل نحن مع أو ضد إعطاء الحقوق العادلة للنساء والأقليات، أو الصلاة في المدارس؟ يجب أن نختبر آراءنا ورؤانا وقيمنا إزاء وقائع الحياة المشتركة، بحيث يمكن بمرور

الوقت صقلها وتحسينها، أو رفضها ونبذها، أو استبدالها بأفكار جديدة، ورؤى أكثر حدة، وقيم أشد عمقا. وفي الحقيقة، فإن هذه العملية، وفقا لماديسون، هي التي أنتجت الدستور ذاته، عبر تقليد متبع «لا يشعر فيه إنسان بأنه ملزم بالاحتفاظ بآرائه إلا بعد أن يرضى على ملاءمتها وصدقها، وينفتح على قوة الحجة والبرهان»

باختصار، يضع الدستور خريطة طريق يمكن بواسطتها أن نقرن العاطفة بالعقل، ومثال الحرية الفردية بمطالب الجماعة والمجتمع. الأمر المدهش أنه نجح في ذلك. فطوال الأيام المبكرة للاتحاد، والانكماش والركود والحروب العالمية، والتحولات المتعددة للاقتصاد، والتوسع الغربي، ووصول ملايين المهاجرين إلى شواطئنا، لم تتمكن ديمقراطيتنا من البقاء فقط بل ازدهرت ونشطت. لقد اختبرت بالطبع خلال أوقات الحروب والخوف، ولسوف تختبر دون شك في المستقبل مرة أخرى.

لكن الحوار انقطع تماما مرة واحدة، حول موضوع واحد رفض الآباء المؤسسون التطرق إليه.

ربما كان إعلان الاستقلال «لحظة تحول في تاريخ العالم، حين كنست إلى الأبد جميع القوانين والعلاقات البشرية القائمة على الإجبار والإكراه»، حسب تعبير المؤرخ جوزيف اليس. لكن روح التحرر تلك لم تمتد لتشمل، في أذهان الآباء المؤسسين، العبيدَ الذين كانوا يعملون في حقولهم ويرتبون أسرتهم، ويرعون أطفالهم.

سوف تضمن آلية الدستور الفذة حقوق المواطنين، أولئك الذين عُدُّوا أعضاء في المجتمع السياسي الأمريكي. لكنها لم توفر أي حماية لأولئك القابعين خارج الدائرة الدستورية ــ الأمريكيين الأصليين الذين ثبت أن المعاهدات معهم لا قيمة لها أمام محكمة الفاتحين، أو السود الذين كانوا يدخلون إلى المحكمة أحرارا ويخرجون منها عبيدا، مثل دريد سكوت* .

ربما كان التداول الديمقراطي كافيا لتوسيع حق الانتخاب ليشمل الرجال البيض المحرومين من الأملاك، ومن ثم النساء في نهاية المطاف؛ وربما خفف المنطق

* عبد أسود (1795 - 1858) رفضت المحكمة العليا الدعوى التي رفعها طلبا للحرية. على أساس أن العبد ليس مواطنا ومن ثم لا يحق له رفع دعوى أمام محكمة اتحادية! (م).

والعقل والحجة والبراغماتية الأمريكية آلام النمو الاقتصادي لأمة عظيمة وساعد في تقليص حدة التوترات الدينية والطبقية التي تصيب بآفتها الأمم الأخرى. لكن المداولة التشاورية وحدها لا يمكن أن تهب للعبد حريته أو تخلص أمريكا من خطيئتها الأصلية. في النهاية، السيف هو الذي حطم قيوده.

ما الذي يعنيه ذلك كله فيما يتعلق بديمقراطيتنا؟ هنالك مذهب فكري يرى الآباء المؤسسين عصبة من المنافقين ويعد الدستور خيانة للمثل العظيمة التي وضعها إعلان الاستقلال؛ ويتفق مع أنصار إلغاء الرق الأوائل على أن التسوية بين الشمال والجنوب ليست سوى حلف مع الشيطان. ويصر آخرون، ممن يمثلون الحكمة التقليدية الآمنة، على أن التسوية الدستورية حول الرق ـ إسقاط الإشارة إلى مشاعر أنصار إلغاء الرق من المسودة الأصلية للإعلان، فقرة الثلاثة أخماس، وفقرة العبد الهارب، وفقرة استيراد العبيد، وقانون كم الأفواه المفروض ذاتيا الذي سيطبقه الكونغرس الرابع والعشرون على جميع المجادلات والمناقشات المتعلقة بمسألة الرق، وبنية الفيدرالية ومجلس الشيوخ ـ مطلب ضروري وإن كان مؤسفا، لتشكيل الاتحاد؛ وأن الآباء المؤسسين، في صمتهم، سعوا فقط لتأجيل إلغاء الرق الذي أيقنوا بحتميته في نهاية المطاف؛ وأن هذه الزلة الوحيدة لا يمكن أن تنقص عبقرية الدستور، الذي أفسح المجال لأنصار إلغاء الرق للتجمع والاحتشاد، واستمرار الجدل والحوار حوله، ووفر إطارا لتمرير التعديلات (الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) بعد خوض الحرب الأهلية، ليصل الاتحاد إلى صيغته الكاملة.

كيف يمكن لي، أنا الأمريكي الذي يجري في عروقه الدم الأفريقي، اختيار الجانب الذي أنحاز إليه في هذا الجدل الخلافي؟ لا أستطيع. فأنا أحب أمريكا كثيرا، ومهتم بما وصلت إليه، وملتزم مؤسساتها، ومعجب بجمالها وحتى بشاعتها، إلى حد يمنعني من التركيز على ظروف ولادتها، لكنني لا أستطيع تجاهل ما وقع من ظلم فادح أو إبعاد أشباح أجيال الماضي، أو التعامي عن الجرح المفتوح، الروح المعذبة التي ما زالت تزعج وتمرض هذا البلد.

أفضل ما يمكن أن أفعله أمام تاريخنا هو تذكير نفسي بأن البراغماتية أو صوت العقل أو قوة التسوية لم توجد على الدوام الظروف اللازمة للحرية والتحرر. وتذكرني الحقائق الصارخة أن المثاليين العنيدين، من أمثال وليام لويد غاريسون، هم أول من أطلقوا نفير الدعوة للعدالة؛ وأن العبيد والعبيد السابقين، من أمثال دنمارك فيسي وفريدريك دوغلاس وهاريت توبمان، هم الذين أدركوا أن السلطة لن تتنازل عن شيء دون قتال وأن الحرية تؤخذ ولا تعطى. إن نبوءات جون براون الراديكالية، واستعداده لإراقة الدم وعدم الاكتفاء بالأقوال دفاعا عن رؤاه، هي التي ساعدت على إثارة قضية الأمة المقسمة إلى عبيد وأحرار. تذكرت أن المداولة والتشاور والنظام الدستوري قد تكون جميعا ترفا للأقوياء أحيانا، وأن المهوّسين والمتطرفين والمتزمتين والأنبياء والمهيجين والمتهورين ـ أي المؤمنين بالحقائق والمبادئ المطلقة ـ هم الذين خاضوا المعركة أحيانا في سبيل نظام جديد. ولأنني أعرف ذلك كله، لا يمكن أن أرفض اليوم باستعجال أولئك المهوسين بيقين مشابه اليوم ـ الناشطين المناهضين للإجهاض الذين يحرضون على الإضراب عند اجتماعي مع الأهالي المحليين، أو الناشطين المدافعين عن حقوق الحيوان الذين يهاجمون المخابر ـ مهما بلغ عمق الاختلاف مع آرائهم. لقد تخليت حتى عن يقين عدم اليقين، لأن الحقائق المطلقة قد تكون أحيانا مطلقة ونهائية.

أصل الآن إلى لينكولن، الذي لا نجد سياسيا قبله ولا بعده فهم الوظيفة التداولية والتشاورية لديمقراطيتنا والحدود المقيدة لها. نتذكره بسبب ثبات قناعاته وعمقها ـ معارضته التي لا تلين للرق وتشبثه العنيد بالمبدأ القائل إن البيت المقسم لا يمكن أن يصمد. لكن رئاسته استهدت ببراغماتية قد تقلقنا اليوم، براغماتية قادته إلى اختبار مساومات وصفقات متنوعة مع الجنوب للحفاظ على الاتحاد دون حرب؛ وتعيين وطرد جنرال إثر جنرال، وتبني إستراتيجية بعد إستراتيجية، حالما اندلعت الحرب؛ وتوسيع ومد الدستور إلى الحد الأقصى في سبيل الانتصار فيها. أحب الاعتقاد أن لينكولن لم يتخل عن إيمانه الراسخ لمصلحة التساهل واللين ولا استبدل الغايات بالوسائل. بل حافظ في داخله على التوازن بين فكرتين متناقضتين: يجب علينا التحاور والتوصل إلى

فهم مشترك، لأننا جميعا نفتقد الكمال ولا يمكن أن نتيقن أن الله يقف في صفنا؛ ومع ذلك يجب أن نعمل كأننا على يقين تام بأن العناية الإلهية تقينا من الخطأ والزلل.

ذلك الوعي بالذات، والتواضع، دفعا لينكولن إلى تقديم وتعزيز مبادئه عبر إطار ديمقراطيتنا، بواسطة الخطب والمناظرات والمجادلات، والحجج المنطقية التي تستهوي الجوانب الملائكية الطيبة في طبيعتنا. هذا التواضع نفسه هو الذي أتاح له، حالما انقطع الحوار بين الشمال والجنوب وأصبحت الحرب أمرا حتميا يتعذر تجنبه، مقاومة إغراء أبلسة الآباء والأبناء الذي قاتلوا في المعسكر الآخر، أو تقليل فظائع الحرب، مهما بلغت عدالتها وضرورتها. يذكرني دم العبيد بأن البراغماتية التي نتبناها يمكن أن تتحول أحيانا إلى جبن أخلاقي. إذ يذكرنا لينكولن، والقتلى الذين دفنوا في غيتيسبرغ، بأن علينا السعي نحو حقائقنا المطلقة إذا اعترفنا بأن علينا أن ندفع ثمنا باهظا من أجلها.

ثبت أن هذه التأملات في الهزيع الأخير من الليل غير ضرورية لقراري الراهن فيما يتعلق بمرشحي جورج بوش لمحكمة الاستئناف الاتحادية. ففي نهاية المطاف، جرى تجنب الأزمة في مجلس الشيوخ، أو أجلت على الأقل: وافق سبعة من الأعضاء الديمقراطيين على عدم اللجوء إلى أسلوب التسويف والمماطلة ضد ثلاثة من مرشحي جورج بوش الخمسة المثيرين للجدل، وتعهدوا بأن يدخروا هذا الأسلوب في المستقبل لـ «ظروف استثنائية» وفي مقابل ذلك، وافق الجمهوريون على التصويت ضد «الخيار النووي» الذي يلغي نهائيا أسلوب التسويف والمماطلة ـ مرة أخرى مع إنذار تحذيري بأنهم قد يغيرون رأيهم في حالة ظهور «ظروف استثنائية» لا أحد يعرف ما الذي يؤدي إلى «الظروف الاستثنائية»، واشتكى الناشطون الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء، وقد تشوقوا إلى القتال، شكوى مريرة مما عدوه إذعانا واستسلاما من جانب معسكرهم.

رفضت أن أكون جزءا مما سمي «عصابة الأربعة عشر»؛ وحين نأخذ بالاعتبار السيرة المهنية لبعض القضاة المعنيين، يصعب علينا تصور ترشيح قضائي أسوأ يشكل «ظروفا استثنائية» تستحق اللجوء إلى أسلوب المماطلة والتسويف. ومع ذلك،

لم أستطع انتقاد زملائي على مساعيهم. فقد اتخذ الأعضاء الديمقراطيون المعنيون قرارا عمليا ـ فلولا الصفقة لنجح الجمهوريون في تمرير «الخيار النووي»

لم تبهج نتيجة الأحداث أحدا مثل السيناتور بيرد. ففي اليوم الذي أعلنت فيه الصفقة، مشى متباهيا وأمارات النصر بادية عليه في قاعات مبنى الكابيتول مع الجمهوري جون وارنر (فيرجينيا): أصغر أعضاء «العصابة»يسير خلف الأسود الهرمة. أعلن بيرد أمام ثلة من المراسلين: «لقد حافظنا على الجمهورية!» ابتسمت في سري، وفكرت بالزيارة التي تمكنا نحن الاثنان من ترتيبها أخيرا قبل بضعة شهور.

عقد اللقاء في معتزل السيناتور بيرد في الدور الأول من مبنى الكابيتول، المندس بين سلسلة من الغرف الصغيرة الجميلة الطلاء، حيث تجتمع لجان المجلس بانتظام. قادتني سكرتيرته إلى مكتبه الخاص، المحتشد بالكتب وما بدا أنه مخطوطات أثرية، واصطفت على الجدران صور قديمة وتذكارات الحملات الانتخابية. سألني. هل أمانع في التقاط بعض الصور التي تجمعنا معاً؟ وتصافحنا وابتسمنا للمصور. وبعد أن غادر هو والسكرتيرة، جلسنا على مقعدين عتيقين. سألته عن صحة زوجته التي سمعت أنها تسوء، وعن بعض الشخصيات الظاهرة في الصور. في النهاية، سألته عن النصيحة التي يقدمها لي كعضو جديد في مجلس الشيوخ.

قال: «تعلم القواعد. والسوابق أيضا» وأشار إلى عدد من المجلدات السميكة خلفه، وقد ثبت على كل منها لصاقة كتب عليها بخط اليد. «لا يتحمل الكثيرون هذه الأيام عبء تعلمها. الكل على عجلة من أمره، ولا يجد عضو مجلس الشيوخ الوقت الكافي فالمطالب عديدة والمهمات كثيرة. لكن هذه القواعد تكشف قوة وسلطة المجلس. فهي مفاتيح المملكة».

تحدثنا عن ماضي المجلس، والرؤساء الذين عرفهم، ومشروعات القوانين التي قدمها. قال لي: إنني سأبلي بلاء حسنا في المجلس، لكن علي ألا أتسرع وأتعجل ـ لأن العديد من الأعضاء اليوم يشخصون بأبصارهم إلى البيت الأبيض، ولا يفهمون حقيقة أن للمجلس اليد الطولى، فهو روح الجمهورية وقلبها النابض.

قال السيناتور بيرد وهو يخرج نسخة الدستور من جيبه: «قلة من الناس قرؤوا الدستور اليوم. قلت: دوما إن هذه الوثيقة والكتاب المقدس هما المرشد والهادي اللذان أحتاجهما».

قبل أن أغادر ألح علي أن تحضر لي سكرتيرته مجموعة تاريخ مجلس الشيوخ الذي كتبه. وحين كان يضع ببطء مجموعة الكتب بأغلفتها الجميلة على الطاولة، بحث عن قلم، وأخبرته كم كان رائعا أن يجد الوقت الكافي للكتابة.

قال وهو يومئ رأسه: «لقد كنت محظوظا. وأعبر عن الشكر والامتنان. لا أندم على شيء» توقف فجأة ونظر في عيني مباشرة: «أندم على شيء واحد فقط. أنت تعرف حمق وطيش الشباب..»

جلسنا هناك هنيهة، نفكر بفجوة السنين وفارق الخبرة بيننا.

قلت أخيرا: «كلنا يندم على شيء فعله. ويطلب المغفرة في النهاية، فليغفر الله لنا ويتم نعمته علينا».

أمعن النظر في وجهي لحظة، وأومأ رأسه وعلت محياه ابتسامة واهية وفتح أحد الكتب. قال وهو يكتب بصعوبة وبطء اسمه على الهدية: «نعمة الله علينا. أجل. دعني أوقع هذه الكتب».